

(ترجمة غير رسمية)

HCR/MINCOMMS/2011/08

التوزيع: مقيد

6 ديسمبر 2011

العربية

النسخة الأصلية: الانكليزية والفرنسية

الاجتماع الحكومي الدولي على المستوى الوزاري

للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى

الـ 60 لاتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين

والذكرى الـ 50 لاتفاقية عام 1961 بشأن خفض

حالات انعدام الجنسية

(7-8 ديسمبر 2011)

البيان الوزاري

1. نحن، وزراء وممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، المجتمعون في جنيف بسويسرا يومي 7 و 8 ديسمبر 2011، لعقد اجتماع على المستوى الوزاري نظمته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للاحتفال بالذكرى الـ 60 لاتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والذكرى الـ 50 لاتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية.

2. نؤكد من جديد أن اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967 هما الأساس للنظام الدولي لحماية اللاجئين ولهما قيمة وأهمية ثابتتين في القرن الحادي والعشرين. وإننا ندرك أهمية احترام المبادئ والقيم التي يركز عليها هذان الصكوك وندرك أهمية التمسك بتلك المبادئ، بما فيها المبدأ الأساسي المتمثل في عدم الإعادة القسرية، وإننا سوف ننظر في الانضمام إلى هذين الصكوكين و/أو رفع التحفظات عليهما، حسب مقتضى الحال.

3. نقر بأن اتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية واتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية هي الصكوك الدولية الرئيسية لانعدام الجنسية، والتي توفر معايير مهمة لمنع وتسوية حالات انعدام الجنسية وتضمن حماية الأشخاص عديمي الجنسية. وسوف ننظر في أن نصبح طرفاً فيها، عند الاقتضاء، و/أو أن نعزز سياساتنا التي من شأنها الحد من أو تخفيض حالات انعدام الجنسية.

4. نعرب عن قلقنا إزاء اضطراب مئات الملايين من الناس للعيش بدون جنسية الأمر الذي يحذر من تمتعهم بحقوق الإنسان المكفولة لهم، وإننا سنعمل في سبيل التصدي لمسألتي انعدام الجنسية وحماية الأشخاص عديمي الجنسية، بما في ذلك من خلال التشريعات الوطنية وتعزيز الآليات الخاصة بتسجيل المواليد، حسب مقتضى الحال.

5. نحن ملتزمون بتدعيم وتعزيز الحماية الدولية والمساعدة للاجئين من خلال التعاون الدولي بروح من التضامن والمسؤولية وتقاسم الأعباء بين جميع الدول وتحسين سبل دعم البلدان المضيفة للاجئين، بما في ذلك حالات اللاجئين التي طال أمدها.

6. نشثي على البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين لكرمها ونقر بالآثار الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترتبة على وجود لاجئين على نطاق واسع في هذه البلدان.

وسوف نعمل جنباً إلى جنب مع هذه الدول لتلبية احتياجات المساعدة والحماية للاجئين. وسوف نسعى لتعزيز الاكتفاء الذاتي للاجئين، وذلك بهدف الاستثمار في الحلول المستقبلية الدائمة التي تخصهم.

7. لا نزال نشعر بقلق بالغ لكون الكثير من حالات اللاجئين باتت طويلة الأمد، وسوف نسعى جاهدين للعمل مع المفوضية والجهات الفاعلة في مجال التنمية، حسب الاقتضاء، من أجل إيجاد حل لمحنة اللاجئين وتحقيق حلول دائمة بطرق أكثر فعالية وشمولية، بما يتفق مع القانون الدولي والامم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وسوف نتعاون مع بلدان المنشأ لتهيئة الظروف للعودة الطوعية، والتي لا تزال هي الحل المفضل، والسعي إلى إعادة التوطين، جنباً إلى جنب مع غيرها من الحلول، والاندماج المحلي حيثما كان ذلك ممكناً. وفي هذا السياق، فإننا ندرك الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لأوضاع اللاجئين وفقاً للقانون الدولي.

8. نعرب عن تقديرنا لروح القيادة التي تحلت بها المفوضية ونثني على جهودها المستمرة. وكذلك نشيد بموظفي المفوضية وشركائها المنفذين لكفاءتهم وشجاعتهم وتفانيهم في أداء مسؤولياتهم.

9. نحن، وإذ نذكر بالطبيعة العالمية لمشكلة اللاجئين، نلحظ الجهود التي تبذلها المفوضية في الشراكة والتعاون مع الجهات المعنية الدولية والإقليمية والوطنية ذات المصلحة.

10. نلاحظ أن التحديات المطروحة في أيامنا هذه في مجال توفير الحماية وإيجاد الحلول لا تزال مستعصية ومتشابكة ومعقدة. وفي هذا الصدد، فإننا ندرك أهمية تعزيز التضامن الدولي والعمل وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في الصكوك المعمول بها وإيجاد حلول دائمة لهذه التحديات. وسوف نقوم بتعزيز التعاون فيما بيننا والعمل مع المفوضية والجهات المعنية الأخرى ذات المصلحة، حسب الاقتضاء، من أجل تعميق فهمنا للأنماط المتغيرة للنزوح والاتفاق على سبل التصدي للتحديات التي نواجهها في سياق عالمي متغير.

11. نعرب عن امتناننا لحكومة وشعب سويسرا للكرم باستضافة الاجتماع الوزاري للمفوضية للاحتفال بالذكرى الـ 60 لاتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والذكرى الـ 50 لاتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية.